نحوُ الشِّعر نظرات في تيسير النحو

أ.م.د فارس حسن محسن السلطاني

المقدمة

اتسم الشعر العربي منذ أن دأب علماء اللغة على جمعه من أفواه أهله، أن يكون له النصيب الأوفر من الاستدلال، فهم قد ألزموا أنفسهم بالرجوع الى ما أسموه (ديوان العرب) لتسجيل اللغة أولاً، وتبيان قواعدها ثانياً، وهم بذلك قد أثروا البحث اللغوي العربي ما كان فيما بعد ميداناً واسعاً للاستدلال على براعة الجهد وعظيم العمل الذي قاموا به.

وهم في الوقت الذي كان لهم هذا النصيب الوافر بين علماء اللغة الذين سبقوهم في الأمم السالفة كالهند واليونان، فإنهم قد استطاعوا أن يرصدوا ألفاظ اللغة المستعمل منها والمهجور والمهمل، والسابق الى هذا من علماء العرب عالم العربية الأول (الخليل بن أحمد الفراهيدي ت ١٧٠هـ) في معجمه (العين) الذي وضعه على غير مثال سابق فجاء على نهج فريد كان فيما بعد مدرسة معجمية رصينة.

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل نهج علماء آخرون مناهج أُخر في جمع المادة اللغوية كـ (أبي عمرو الشيباني ت ٢٠٦هـ) في (معجم الجيم)، و (ابن دريد ت ٣٢١هـ) في (جمهرة اللغة)، و (البندنيجي ت ٢٨٤هـ) في (التقفية في اللغة) وغيرهم من علماء اللغة الأعلام الذين أثروا المكتبة اللغوية العربية.

ولقد كان للمدرسة المعجمية أثرها في تطور الدرس اللغوي بمستوياته المختلفة في النحو والصرف والصوت والدلالة بل كان النحو وليد الدرس التفسيري واللغوي بما جعل للنحو مكانته التي تركزت بين علوم العربية.

لقد كان للشعر في هذا الباب من البحث أكبر الأثر في إنضاج الأسس العلمية لبناء صرح النحو العربي علماً قائماً بنفسه ونظاماً من القواعد المطردة على الرغم من اختلاف اللهجات في بعض القواعد أحياناً مما أسس منهجية معرفية رائدة بين علوم العربية الأخرى.

ويعد الشاهد الشعري أحد أبرز الموارد المهمة التي اعتمدها النحاة في إرساء القواعد النحوية، والصرفية وبيان ما قالته العرب، وما لم تقله، وما هو شاذ لا يؤخذ به، وما هو مهمل لم يُسمع من عربٍ أقحاح وما كان لهجة مرذولة وأخرى أعجمية كل ذلك كان بدقة أذهلت المستشرقين حين درسوا العربية وشاهدوا كيف اتبع العلماء العرب الشاهد اللغوي والنحوي ما عرف اليوم بـ (المنهج الوصفي) في علم اللغة.

وبما أن الشاهد الشعري قد أخذ مساحة كبيرة في إقرار حقيقة لغوية أو صرفية أو نحوية، لم ينس العلماء العرب وهم يجوبون في عالم العربية بأخذها من أفواه أهلها وتدوين كل ما صدر عنهم مع مراعاة مكان الأخذ وزمانه، بما يترجم الحرص الكبير على نقاء المورد الذي يستقون منه مادتهم العلمية وشاهدهم المعتبر في رفد ما يحتجون به لإثبات القاعدة المبحوث فيها، أقول فانه لم يفتْهُم تسجيل ما خص به الشعر من خروج على القاعدة أو في بعض الأحيان إثبات أمر جديد يخص الشعر وحده دون باقي كلامهم.

لذا فقد كثر في اثناء كلامهم وتدوين ما قيدوا به قواعدهم كلمات من قبيل، جائز في الشعر، وهذا لا يجوز إلا في الشعر، وهذا يجيء في الشعر(١)، وسوى ذلك من الكلمات التي أرادوا أن يصفوا بها بعض ما تميزت به القاعدة النحوية مع الشعر العربي.

ونحن نحاول في هذه الصفحات أن نقف على هذه الظاهرة المهمة والخطيرة في تثبيت القواعد النحوية والصرفية على غرار ما وقف عليه الدكتور (الجواري) في كتابه (نحو القرآن) مما يؤكد أن للشعر نحواً خاصاً حمل الشاعر على الأخذ به دون أن يكون ضرورة أو شذوذاً فهذا مما لا يتعلق بموضوعنا ولا يتصل به بل هو

ضرب من الجواز الذي أبيح للشاعر أن يأخذ به دون غيره لما للشعر من أهمية في البيان بمستوياته المختلفة.

ولا أظن الأمر مقتصراً على العربية فحسب، بل أن الشاعر في كل لغة له من الحرية الانتقائية للغة وقواعدها ما ليس لغيره من المتكلمين والكاتبين، ولعلي لا أبالغ إذا قلت من خلال متابعتي للعامية العراقية، ان الشاعر يتصرف في الكلمات وقواعد صياغتها ما لا يفعله واحد من أبناء اللغة الآخرين.

بل في أبعد من هذا لا يمكن قصر ما ذكرنا على اللغة العربية فحسب، فهذا (جون كوين) حين يدرس اللغة الفرنسية وبعض من أخواتها يرى «أن المصادر الشعرية الكامنة في البناء الصرفي والتركيبي للغة، أي شعر النحو ونتاجه الأدبي ونحو الشعر لم يعترف بها من قبل النقاد إلا نادراً»(٢).

ويقول في مكان آخر: «واحدة من الوظائف الرئيسية □كذا□ للنحو هي أن يحدد داخل التتابع الامتدادي للرسالة بأي جزئية تتصل تلك الجزئية... ان هذه الفوضى التركيبية تبقى مع ذلك استثنائية في الشعر الفرنسي»(٣).

فأنت حين تسمع عطفاً على غير القياس المألوف وهو أن يتقدم المعطوف على العاطف، تنكر ذلك لأول وهلة ولكن حين تسمع الشاعر مخاطباً نخلة في ذات عرق:

ألا يا نخلةً في ذاتِ عرقٍ عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ(٤)

فانك لا تملك إزاء ما سمعت إلا الإعجاب بالتركيب الرائع الذي سجل بخروجه على القاعدة ملمحاً دلالياً أقر في نفس السامع حلاوة معنى تقليدي بثياب قشيبة من تدارك القاعدة ونضجها المستوفي.

وذلك الاعرابي الذي انتظر من مضيفيه عشاء فاجئوه بلبن زادوا فيه الماء وبهت لونه الأبيض فوصفه بما لم يوصف به لبن على الاطلاق، وباستعمال للجملة الطلبية غير مسبوق فقال:

حتى إذا جَنَّ الظلامُ واختلطْ
جاءوا بمذقٍ هلْ رأيتَ الذئبَ قط(٥)

من هذا وسواه فالشاعر يورد من معانيه ما يشاء آخذاً بزمام اللغة مفردات وأساليب ليكمل رائعته التي اختارها طابعاً في النفس صورة فاتنة راسماً بتصويره وهو يسمو باللغة التي لا تقصره فيها الأساليب التقليدية الباردة.

التمهيد

لقد كان للشعر العربي أثره في الاستشهاد على الحقائق اللغوية والنحوية والصرفية وكان الباعث على ذلك تعلم تفسير القرآن والكشف عن محكمه ومتشابهه الى جانب تعلم السنة النبوية ومعرفة الأحكام الشرعية التي جاء بها الدين الجديد.

ومن أجل الوقوف على حقيقة الشاهد الشعري في النحو واللغة فاننا نقف على آثار الأقدمين في التعريف بهذه الأهمية، ولعل أقدم الشواهد على ذلك ما أثر عن (ابن عباس ت ٦٠هـ): «إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب»(٦).

وقد بلغ عدد الشواهد الشعرية التي استشهد بها (سيبويه ت ١٨٠هـ) في الكتاب زهاء (١٠٥٠) ألفاً وخمسين شاهداً شعرياً(٧). وقد كانت منزلة الشعراء عند النحاة منزلة جليلة، «وقد فتن النحاة بالإكثار من الاستشهاد بالشعر حتى جعلوه السند الأول لقواعد النحو»(٨).

إلا أنهم لم يقبلوا أي شاهد شعري ولم يأخذوا من كل شاعر، بل أخضعوا الشاعر لجملة من القيود التي تخص الشاعر وبيئته وزمانه الذي عاش فيه، فلابد أن يكون السماع ممن عُرف بفصاحته، وأن يكون من القبائل التي تبتعد عن الحواضر ولاسيما تلك التي تسكن البوادي الواقعة في قلب الجزيرة وشرقيها(٩). ولم يكن (أبو عمرو بن العلاء ت ١٥٤هـ) يروي وهو من أفذاذ علماء العربية إلا للجاهليين دون غيرهم، فقد ذكر (الأصمعي ن ٢١٦هـ) أنه قال: «جلست إليه- أي ابو عمرو بن العلاء- عشر حجج ما سمعته يحتج ببيت إسلامي»(١٠). وحين يخرج (الزمخشري ت ٥٣٨هـ) على ذلك ويحتج بشعر (أبي تمام ت ٢٣١هـ)، اعتذر قائلاً: «هو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى الى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه(١١)». من هذا كله ينبغي لنا أن نعرف الأهمية البالغة للشعر في نفوس العلماء ومدى

أخذهم بما يسمعونه من شعر يرتبون على ضوئه قاعة نحوية أو صرفية أو دلالية مطردة أو غير مطردة، ويقفون على الشاذ من الكلم وغيره أو تتبع مواضع الضرورة التي تجوز للشاعر وما لا يجوز له، وهذا كله يصب في القيمة العلمية للمنهج الذي دأب عليه علماء اللغة العرب في جمع اللغة والوقوف على نوادرها، وتقصي حقائقها، كما يجب أن نعي كيف فرّق علماؤنا بين مستويات اللغة المختلفة التي قيدوا شواهدها.

الشعراء والنحاة:

لابد أن نعترف بأن كان بين النحاة والشعراء مطارحات تنبئ عن تحمس كبير للشاعر من النحوي، فحين يريد النحوي أن يضع القاعدة متخذاً النسبة الكبرى من الكلام، والتي على ضوئها يضع قاعدته، يحاول الشاعر أن يمتد عبر أثير اللغة الى مديات أُخر، وكأنه يرى نفسه أكبر من مصطلحات رفع ونصب وخفض، وأن على الآخرين أن يسمعوا، ويقعدوا لا أن يعترضوا فيكون ما يريده الشاعر على ما «يسوء النحوي و ينوءه».

فقد نُقل أن (بشار بن برد) قد هجا (سيبويه) عائباً عليه أغاليط في النحو فقال:

أسيبويه يا ابن الفارسية ما الذي
تحدثتَ من شتمي وما كنتَ تنبذُ
أظلتَ تغني سادراً بمساءتي
وأملكَ بالمصرين تعطي وتأخذُ(١٢)

ومن ذلك ما روي عمار الكلبي الذي قال وقد عيب عليه بيت واحد من شعره)١٣(:

ماذا لقينا من المستعربين ومن
قياس نحوهم هذا الذي ابتدعوا
إن قلت قافيةً بكراً يكون بها
بيت خلاف الذي قاسوه أو ذرعوا
قالوا لحنت وهذا ليس منتصباً
وذاك خفض وهذا ليس يرتفع
كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم
وبين قوم على إعرابهم طبعوا

منطقة الجواز في النحو (بُنْيةً وتركيباً):

لم يعد النظام النحوي جبرياً؛ ففيه من الأحكام الجائزة ما يفوق حكم الوجوب، ومعنى الجواز أن الشاعر بين أمرين أحدهما يفارق الآخر؛ ومن ثم يكون مجال الاختيار والانتقاء حَسَب السياق ورؤية الشاعر هو الأساس، فالفرع في ثوابت التركيب يتحرك في لغة الشعر أكثر من الأصل، والقاعدة تهيم بالفرع كما هامت بالأصل.

إن من شرف العربية الحذف حين يكون الأصل الذكر، ومن شرفها التقديم حين يكون التأخير، وتترك سبيلاً واسعاً للتصرف في البنية من أجل لغة الشعر، ورغم أن هامتها وعشقها في الإعراب فإنها تتحاور مُجوّزة الجر والنصب، والرفع والنصب في الموقع النصي الواحد.(١٤)

لقد أورد (ابن جني ت ٣٩٢هـ) في باب شجاعة العربية في صنعته الخصائص ما ينبئ عن هذا إذ يقول: «اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف والزيادة، والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى والتحريف»(١٥).

وفي حديث نحوي له عن الحذف يقول:

«فأما قوله:

مَا لكَ عندي غَيْرُ سَهْمٍ وَ حَجَرْ
وَغَيرُ كَبْداءَ شديدة الوَتَرْ
جَادتْ بكَفَّيْ كَانَ منْ أرْمَى البَشَرْ

أي بكفي رجل أو إنسان كان من أرمى البشر، فقد رُوي غير هذه الرواية «بكفي كان مَن أرمى البشر»(١٦) بفتح ميم مَن؛ أي بكفي مَن هو أرمى البشر، وكان على هذا زائدة»

النص باقٍ كما هو على حاله لا مساس به، والحوار في حُبَه نحوي، فالحرية الممنوحة لحركة الشعر في النحو كبيرة، حذفٌ يقابله ذكر، تقديم يرومه تأخير، بنية يتصرف في ركابها الشاعر فيجعل الأرانب أراني، والثعالب ثعالي، والصيارف الصياريف، وابن سالم ابن سلام، وعزة تصبح عَزٌ، وحارث يُضحي حار؛ حتى الإعراب ملاك النحو يجري التأويل فيه؛ إرضاء للشاعر مع المحافظة عليه.

إن القانون النحوي يروم الاتساع، ولديه قدرة على الاستمرار؛ ففي جواز الابتداء بالنكرة يربط أمره بالإفادة وهي مطلب اللغة، واتساع أمر الصوغ قياساً وارتباطاً بهذه الفائدة لا حدّ له؛ فابن مالك وهو يتحدث بشأن هذا الجواز، يُصدر هذا القانون النحوي الدلالي السياقي والقياسي قائلاً:

ولا يجوزُ الابتداء بالنكرة
ما لَمْ تُفد كعِنْدَ زيد نَمِرَة(١٧)

ثم يختم بعد التمثيل ببعض النماذج قائلاً

وَ ليُقَس ما لمْ يُقَلْ

فنحن أمام نظام وقياس يحاول النحوي أن يضع أيدينا عليه وأن

يأخذ بنا باتجاهه، مادام الموضوع هو الوصول الى النظام الذي يشيع بين أوساط الدلاليين ما يمكن أن يكون مستوى دلالياً انضوى تحته الشاعر بخروجه على المألوف أكثر من كونه تصرفاً في بيئة قواعدية محضة.

قابلية الشاعر وسماحة النحوي:

إن الدارس العربي يعلم أن النحاة هم الذين أصدروا وحافظوا على خصوصية الإبداع حين نصّوا على ثنائية لغة الاختيار ولغة الاضطرار، فالضرورة الشعرية تُدرس في نطاق النظام النحوي(١٨)، ومع ما في كلمة الضرورة من دلالة تنوء عن قصد النحاة لأنهم حين تحدثوا عن لغة الاضطرار كانوا يقصدون لغة الشعر بمذاقها وحركتها، ومجازها، فابن عُصفور يقول: «اعلم أنه يجوز في الشعر وما أشبهه من الكلام المسجوع ما لا يجوز في الكلام غير المسجوع... لأنه موضع قد ألفت فيه الضرائر»(١٩)، فلا يظنّن ظانّ دلالة العيب في الكلمة؛ فالمقصود أن لغة الشعر حركة متوفرة، متحركة، تهدأ وتثور، ترتب وتكسر الترتيب، تُظهر وتُخفي، يتحول فيها الواقع الى مجاز، والمجاز الى واقع.

أنا أظن أن أول من تكلّم في لغة الشعر، وأفصح عنها هم النحاة؛ لا النقاد، وكتب الضرائر نحوية قبل أن تكون نقدية أدبية.

وتَرِد أمامي ملاحظة مؤداها أنه مع عدم إهمال لغة النثر، التي وردت في مؤلفات النحويين نادراً، فان النحاة رأوا أن ما في لغة الشعر يغطي مراد النثر ويزيد، ففي الشعر مورد اللهجات، يتضح هذا المورد من خلال لغة من يُلزم المثنى الألف قائلاً:

إن أباها وأبا أباها قدْ بَلغا في المَجْدِ غايَتَاها (٢٠)

ومن خلال لغة «أكلوني البراغيث» التي جاء مُرادها واضحاً في لغة الشعر، إذ نجد:

رأيْنَ الغَواني الشَّيْبَ لاحَ بعارضي
فأعْرَضْنَ عنّي بالخدودِ النواضِرِ(٢١)

النحوي وملكة حفظ الإيقاع:

لم تقف مَلَكة النحو عند نسج رؤاها من خلال جملة الشعر، ولم تقف عند لغة الشعر والتأويل لصحة هذه اللغة، فقد بان أن الدرس الإيقاعي وهو من خصوص لغة الشعر، قام بأمره اللغويون النحاة من مثل:

الخليل/ الأخفش/ الجوهري/ ابن جني/ الزمخشري/ التبريزي/ الدماميني...

فالشعر بكل أركانه: الوزن، واللفظ، والمعنى، والقافية، يعيش في حِمى منظومة النحو، وأنا لم أستغرب إطلاقاً تمسّك الدرس النحوي بقضية الإيقاع، وجعلها من مَلَكته وزناً وقافية. (٢٢)

نحوُ الشعر:

لقد أورد النحاة طائفة من القواعد النحوية غير ما عرف بالضرورة أو الشذوذ، على أن هذا الخروج على القاعدة إنما يجوز للشاعر دون غيره، وهم بذلك قد وضعوا بين أيدينا نصوصاً كثيرة شهدوا بها للشاعر بجواز ما أخذ به من خروج على القاعدة لم يعد شذوذاً فيما قعدوا له حين وضعوا القواعد، وأسسوا لها ويعد (الخليل الفراهيدي) أول من أشار الى ذلك دون أن يفرد له باباً خاصاً، خلا أن تلميذه (سيبويه) قد أفرد له باباً خاصاً أسماه (هذا باب ما يجوز للشاعر) قال:(٢٣) «اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف مالا ينصرف... ومن العرب من يثقل الكلمة إذا وقف عليها، ولا يثقلها في الوصل، فإذا كان في الشعر فهم يجرونه في الوصل على حاله في الوقف نحو سَبَسَبا و طللا لأنهم قد يثقلون في الوقف، فأثبتوه في الوصل كما أثبتوا الحذف في قوله لنفسه مقنعا وإنما حذفه في الوقف، قال رؤبة:

ضخمٌ يُحبُّ الخُلقَ الأضخما

.... وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا لأن هذا موضع جمل وسنبين ذلك فيما يستقبل إن شاء الله».

وقال ابن هشام وهو يتحدث عن العرب وأنهم يشترطون في باب شيئاً ويشترطون في آخر نقيض ذلك على ما اقتضته حكمة لغتهم: «تجويزهم في الشعر ما لا يجوز في النثر وذلك كثير، وقد أفرد بالتصنيف وعكسه وهو غريب جداً وذلك بدلا الغلط والنسيان». (٢٤)

التنوين:

(تنوين الترنم):

التنوين: هو أحد علامات الأسماء ويقع على أربعة أقسام تمكين وتنكير ومقابلة وعوض، وقسم خامس لا

يختص بالأسماء(٢٥) وهو الذي يلحق القوافي المطلقة بحرف علة، كقوله:

أقلّي اللومَ عاذلُ والعتابنْ
وقولي إن أصبتُ لقد أصابنْ(٢٦)

فجيء بالتنوين بدلا من الألف لأجل الترنم، وكقوله:

أزفَ الترحّلُ غير أن ركابنا
لما تَزل برحالنا وكأن قدنْ(٢٧)

والتنوين الغالي- وأثبته الأخفش- وهو الذي يلحق القوافي المقيدة، كقوله

وقاتم الأعماق خاوي المُتخرقنْ(٢٨)

الضمير: (الضمير المتصل):

وضع النحاة للضمير قواعده التي أسسوها على ما جاء في كلام العرب، ومن ذلك إمكانية مجيء الضمير المتصل منفصلاً فأكدوا أن هذا لا يجوز إلا في الشعر، كقول الشاعر:

بالباعث الوارث الأموات قدْ ضَمنتْ
إياهُمُ الأرضُ في دَهْرِ الدهارير(٢٩)

ومنه قول الشاعر:

وما أُصاحبُ من قوم وأذكرُهم
إلا يزيدُهمُ حباً إليَّ هُمُ(٣٠)

وفي باب آخر من الضمير وتقديم المعمول على العامل ذكر (أبو علي الفارسي ت ٣٧٧هـ) أنه «لم يجيزوا نحو: ضرب غلامُه زيداً لما لم تكن إلى إجازة ذلك ضرورة فصار ما كان يجوز في الشعر كقوله:

جزَى ربُّه عني عَديَّ بنَ حاتمٍ...(٣١)

وفي باب نيابة المضمر عن المظهر عند قول الشاعر:

فاذهبْ فما بكَ والأيام من عَجَبِ

قال سيبويه قبل أن ينشد هذا البيت: «ومما يقبح أن يشرك المظهر علامة المضمر والمجرور وذلك قولك مررت بك وزيد، وهذا أبوك وعمرو... وقد يجوز في الشعر وأنشد هذا البيت وبيتا آخر»(٣٢).

ضمير الشأن:

وقد ورد ذكره على الأكثر في باب (إنّ) إذا خففت وأنها خففت على ما كان لها من العمل لكن لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفاً وخبرها لا يكون إلا جملة(٣٣)، فالفعلية إذا كان فعلها متصرفاً غير دعاء فالأحسن الفصل وهو أربعة أشياء (قد وحرف التنفيس والنفي و لو) ومما جاء بلا فاصل قوله:

علموا أنْ يؤمّلون فجادوا
قبل أن يُسألوا بأعظم سُؤل(٣٤)

ومثلها (كأن) فقد ذكر الزمخشري في قوله تعالى ﴿... وَلَكِنْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾(٣٥): وقرئ (ولكنّ) بالتشديد بمعنى ولكن أنفسهم يظلمونها هم، ولا يجوز أن يراد ولكنه أنفسهم يظلمون على إسقاط ضمير الشأن، لأنه إنما يجوز ذلك في الشعر. (٣٦)

الملحق بالمثنى:

(كلا):

قال ابن عصفور: «أما (كلا) فلا تضاف إلا الى مثنى معرفة نحو قولك: (كلا الرجلين قام). وقد تضاف في الشعر الى اثنين أحدهما معطوف على الآخر، نحو قوله:

كلا السيف والساق الذي ضربتْ به
على مَهَلٍ يا بُصنُ ألقاهُ صاحبُهْ(٣٧)

اسم الاشارة:

وله عند النحاة أحكامه الخاصة، من تخصيص أسماء إشارة لمذكر ومؤنث ومفرد وجمع، من ذلك هؤلاء، قال الخليل: «هؤلاتك في المخاطبة وهو جائز في الشعر».(٣٨)

الموصول:

الموصول الاسمي:

وهو ما اتصل بالمشتق من اسم فاعل، أو مفعول، وغيره ولكنه قد اتصل بالفعل المضارع ومنه قول الشاعر:

ما أَنْتَ بالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ
ولا الأصيل ولا ذي الرَأي والجدَل

وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر.(٣٩)

أل التعريف:

ذكر النحاة مواطن دخول (أل) التعريف، ونصّوا على مواضع دخولها زائدة فقالوا:

«ومنها الداخلة اضطراراً على التمييز كقوله:

رأيتكَ لمّا أنْ عرفْتَ وجوهَنا صَدَدْتَ
وطبتَ النفسَ يا قيْسُ منْ عمرو

والأصل: وطبتَ نفساً، فزاد الألف واللام وهذا بناء على أن التمييز لا يكون إلا نكرة وهو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون الى جواز كونه معرفة(٤٠).

وذكروا أن الألف واللام في اسم الله عوض عن الهمزة المحذوفة التي هي فاء الفعل في إله على وزن فعال بدلالة أنه لا يجمع بين الألف واللام

والهمزة في حال الاختيار، فلا يأتي الإله إلا في الشعر كقوله:

معاذ الإله أن تكوني كظبية

ولا دمية ولا عقيلة ربرب(٤١)

المبتدأ والخبر:

أفرد العلماء مساحة واسعة تناولوا فيها المبتدأ والخبر ووقفوا على كل ما يتصل بالباب من مسائل ومنها:

موارد وجوب تقديم الخبر، وتأخير المبتدأ، ووجوب تقديم المبتدأ، ووجوب تأخير الخبر، فمن مواطن وجوب تأخير الخبر: « ...أن يكون الخبر محصورا بإنما أو بإلا... وقد جاء التقديم مع إلا شذوذاً كقول الشاعر:

فيا رب هل إلا بك النصر يرتجى

عليهم وهل إلا عليك المعول(٤٢)

ومنها أن يكون خبراً لمبتدأ قد دخلت عليه لام الابتداء... وقد جاء التقديم شذوذاً كقول الشاعر:

خالي لأنت ومن جرير خاله ينل العلاء ويكرم الأخوالا(٤٣)

وأما إذا كان الخبر مفرداً وكان ظرفاً أو مجروراً أو مشتقاً فانه يشتمل على ضمير عائد على المبتدأ... والضمير إن كان مرفوعاً لم يجز حذفه وإن كان منصوباً لم يجز حذفه إلا في الشعر، نحو قول ابن يعفر:

وخالد يحمد ساداتنا

بالحق لا يحمد بالباطل(٤٤)

ومن مسائل هذا الباب دخول اللام على المبتدأ وأن هذه اللام لا تدخل في خبر الابتداء وهو مما يجوز في الشعر ومنه قول الشاعر:

أم الحليس لعجوز شهربة

ترضى من اللحم بعظم الرقبة(٤٥)

وفي باب خبر المبتدأ إذا كان جملة وأنه لابد من رابط بينهما، وقد يحذف الرابط إلا في المرفوع كونه عمدة، وأنه يحذف في الصلة، كقوله تعالى: ﴿... أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً ﴾(٤٦) وأنه أحسن من الصفة كقولنا: جاءني رجل ضربت قال (الرضي ت ٦٨٨هـ): «فالحذف في الجملة إذا كان خبرا للمبتدأ على ما قال سيبويه يجوز في الشعر بلا وصف ضعف... وأما وضع الظاهر مقام الضمير فإن كان في معرض التفخيم جاز قياساً كقوله تعالى: ﴿ الْحَاقَّةُ × مَا الْحَاقَّةُ ﴾(٤٧) أي: ما هي، وإن لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول.(٤٨)

كان وأخواتها:

وهي على قسمين كما فصل النحاة فمنها ما لا يعمل مشروطاً مثل (كان) ومنها ما يعمل بشرط مثل (دام) وهو أن يسبق بنفي لفظاً أو تقديراً، ولا يحذف الثاني إلا بعد القسم وقد شذ الحذف بدون القسم كقول الشاعر:

وأبرح ما أدام الله قومي

بحمد الله منتطقاً مجيدا(٤٩)

ومن مسائل هذا الباب كون الاسم معرفة والخبر نكرة، قال (سيبويه): واعلم إذا وقع هذا الباب نكرة، ومعرفة فالذي تشتغل به (كان) المعرفة، لأنه ح الكلام(٥٠) وربما جاء في الشعر الاسم نكرة والخبر معرفة، قال (حسان بن ثابت):

كأن سبيئة من بيت رأس

يكون مزاجها عسلٌ وماءُ

وقال آخر:

قفي قبل التفرق يا ضباعا

ولا يكُ موقف منك الوداعا(٥١)

وقال آخر:

فإنك لا تبالي بعد حول

أظبي كان أمك أم حمارُ(٥٢)

إنّ وأخواتها:

تدخل لام التوكيد على خبر إنّ فتقول: إنّ زيداً لقائمٌ، ولكن «إذا كان خبر إنّ منفياً لم تدخل عليه اللام، فلا تقول: إنّ زيداً لما يقوم وقد ورد في الشعر كقوله:

واعلم أن تسليماً وتركا

للا متشابهان ولا سواءُ(٥٣)

لعلّ:

وكذلك لعل لأن الأصل (علّ) واللام داخلة عليه ولذلك يأتي في الشعر كثيراً عارياً من اللام كقوله:

علّ صروف الدهر أو دولاتها

يدلنا اللمة من لماتها(٥٤)

أفعال المقاربة:

ذكر النحاة أن (كاد) و (كرب) تكون بغير (أن) وربما استعملت في الشعر بـ (أن)، قال رؤية:

قد كاد من طول البلى أن يمصحا(٥٥)

أدوات الشرط:

حذف الفاء:

ذكر أبو حيان في قوله تعالى: ﴿... فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم ..﴾(٥٦): «والتقدير فيقال لهم:

أكفرتم؟ .. ولما حذف الخبر حذفت الفاء وإن كان حذفها في غير هذا لا يكون إلا في الشعر نحو قوله:

فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيراً في عراض المواكب(٥٧)

والى البيت نفسه أشار المبرد ثم قال: «وأما ما لا يجوز إلا في الشعر فهو: إن تأتني آتيك، و أنت ظالم إن تأتني؛ لأنها قد جزمت، ولأن الجزاء في موضعه فلا يجوز في قول البصريين في الكلام إلا أن توقع الجواب فعلاً مضارعاً مجزوماً أو فاء، إلا في الشعر»(٥٨).

وكذلك في قوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلاَمِ ...﴾(٥٩) قال: «أي فيشرح صدره للإسلام... لأن جواب الشرط بالفاء، وقد يجوز حذفها لكن على سبيل الجواز، قال سيبويه: يجوز في الشعر ويقبح في الكلام»(٦٠) وذكر المبرد

وحين يعرض أبو حيان لقوله تعالى: ﴿... وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَى وَمَن مَّعَهُ ...﴾(٦١) على قراءة (تطيروا) بالماضي بالتاء وتخفيف الطاء، وقوله تعالى: ﴿...قَالُواْ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاء لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا إِنْ هَذَا ... ﴾(٦٢) يقول: «وفي هذا التركيب جواز وقوع المضارع بعد إذا وجوابه الماضي جوازاً فصيحاً بخلاف أدوات الشرط فأنه لا يجوز ذلك فيها إلا في الشعر عند سيبويه نحو:

من يكدني بسيئ كنت منه

كالشجى بين حلقه والوريد(٦٣)

وفي باب آخر من الشرط حين يعرض صاحب الخزانة لبيت الشاعر:

علي حين من تلبث عليه ذنوبه يجد فقدها إذ في المقام تدابر

على أن جزم أدوات المضاف الى جملتها ظرف خاص بالشعر كما في البيت فانه جازى بمن مع أن إضافة حين الى جملة الشرط ضرورة وحكمها أن لا تضاف إلا الى جملة خبرية وجاز هذا في الشعر تشبيهاً لجملة الشرط بجملة الابتداء بالخبر.(٦٤)

باب الصفة:

وفي موضوع تأنيث الصفة ذكروا أنه لا يجوز حسنة وجهها « لأن تأنيث الصفة وإضافتها الى فاعلها مع إثبات العائد الى الموصوف خطأ وحكى (سيبويه) أنه جاء في الشعر وأنشد:

أمن دمنتين عرَج الركب فيهما

بحقل الرخامى قد عفى طللاهما

أثاث على ربعيهما جارتا

كميت الأعاعي جونت مصطلاهما

العطف:

ولا يعطف الشيء على ما بعده وإنما بعطف على ما قبله إلا في الشعر، قال:

ألا يا نخلة في ذات عرق

عليك ورحمة الله السلام

والتقدير (عليك السلام ورحمة الله)(٦٥).

وفي بيان قوله تعالى: ﴿... وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ... ﴾(٦٦) قال العلماء في إعراب (غشاوة) فإما أن يحملها على (ختم) كأنه قال: وختم على أبصارهم بغشاوة فلما حذف حرف الجر وصل الفعل اليها، فنصبها، وهذا لا يحسن لأنه فصل بين حرف العطف والمعطوف به وذلك إنما يجوز في الشعر.(٦٧)

عطف الظاهر على المضمر:

قال أبو علي النحوي: «اعلم أنه لا يجوز عطف الظاهر المجرور على المضمر المجرور... ويدلك أيضاً على شدة اتصال المضمر وأن المظهر دونه في الاتصال، أنك تفصل بين المظهر وبين الجار بحروف الزيادة في الكلام والشعر وبالظروف في الشعر ولا تفصل شيئاً من ذلك في المضمر... ومما جاء في الشعر:

كما خط الكتاب بكف يوما

يهودي يقارب أو يزيل(٦٨)

وفي باب تقديم المعطوف على العاطف عليه قال ابن عصفور: «ولا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه إلا في الواو خاصة، بشرط أن لا يكون المعطوف مخفوضاً وأن لا يؤدي التقديم الى وقوع حرف العطف صدراً أو الى أن يلي عاملاً غير متصرف، وبابه مع ذلك الشعر، نحو قوله:

لعن الإله وزوجها معها

هند الهنود.....(٦٩)

وقال في موضع آخر: «وإذا تقدم معطوف و معطوف عليه وتأخر عنهما ضمير يعود عليهما، فإن كان العطف بالواو كان الضمير على حسبهما، نحو قولك: (زيد و عمرو قاما) ولا يجوز الإفراد إلا في الشعر، نحو قوله:

إن شرخ الشباب والشعر الأسو (م)

د ما لم يعاص كان جنونا(٧٠)

البدل:

بدل اللفظ:

«البدل في كلام العرب على أربعة أضرب... والبدل الرابع بدل الغلط ولا يجري مثله في القرآن»(٧١) قال ابن منظور وهو يعرض لوجوه تفسير قوله تعالى: ﴿...فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾(٧٢) قال وذكر بعضهم وجهاً آخر فقالوا: معناه فظلت أعناقهم لها خاضعين هم وأضمر هم وأنشد:

ترى أرباقهم متقلديها

كما صدئ الحديد عن الكماة

قال وهذا لا يجوز في القرآن وهو على بدل الغلط يجوز في الشعر(٧٣) قال العلماء.

العدد:

تنوين العدد:

ذكر (القرطبي ت ٦٧١هـ) في تفسير قوله تعالى: ﴿... بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاء ... ﴾(٧٤) : «قرأ عبد الله بن مسلم بن يسار وأبو زرعة بن عمرو بن جرير (بأربعة) بالتنوين «شهداء» وفيه أربعة أوجه... وسيبويه يرى أن تنوين العدد وترك إضافته إنما يجوز في الشعر»(٧٥)

التمييز:

مما عرف به النحويون أن التمييز لا يكون إلا نكرة قال أبو حيان في توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿فإنّهُ آثِمٌ قلبُهُ﴾(٧٦) وقرأ قوم قلبَهُ بالنصب ونسبها ابن عطية الى ابن عبلة... والكوفيون يجيزون مجيء التمييز معرفة... وهذا لتخريج على مذهب الكوفيين جائز... وعلى مذهب سيبويه جائز في الشعر ى في الكلام.(٧٧)

لات:

ولا تكون (لات) إلا مع (حين) وقد جاء حذف حين في الشعر قال مازن بن مالك:

جئت ولات هنت

وإني لك مقروع(٧٨)

إذا:

يعبرون به عن كل زمان مستقبل وقد يضمن معنى الشرط فيجزم وذلك في الشعر أكثر(٧٩).

وقال عنها أبو حيان الأندلسي: «ويغلب كونها شرطاً، وتقع للمفاجأة.. ويجزم بها في الشعر.(٨٠)

كم:

ويجوز أن يفصل بين (كم) وبين مميزها في الكلام نحو : كم في الدار رجلاً ولا يجوز ذلك في عشرين ونحوه إلا في الشعر، كقوله:

على أنني بعد ما قد قضى

ثلاثون للهجر حولاً كميلا(٨١)

قلما:

ويجوز في الشعر تقديم الاسم قال:

صددت وأطولت الصدود وقلما

وصال على طول الصدود يدوم(٨٢)

أن المصدرية:

وقد زيدت (إن) مع (ما) هذه التي أقيمت مع صلتها مقام الظرف في الشعر، أنشد سيبويه:

ورجّ الفتى للحق ما إن رأيته على السن خيراً لا يزال يزيد(٨٣)

وقالوا في (أن) المصدرية في قراءة من قرأ ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾(٨٤) برفع يتمُّ ونسبها النحويون الى (مجاهد) قال أبو حيان: «وقد جاز رفع الفعل بعد (أن) في كلام العرب في الشعر، أنشد الفراء رحمه الله تعالى:

أن تهبطين بلاد قو (م)

م يرتعون من الطلاح

وقال آخر:

أن تقرآن على أسماء ويحكما

مني السلام وأن لا تبلغا أحدا(٨٥)

ولا يجوز طرح (ما) من (إما) إلا في الشعر، قال النمر بن تولب:

سقته الرواعد عن صيف

وإن من خريف فلن يعدما(٨٦)

إن النافية:

«وقد أجروا (إن) النافية في الشعر مجرى (ما) في نصب الخبر لشبهها بها، قال:

إن هو مستوليا على أحد

إلا على أضعف المجانين(٨٧

التوصيات:

١. تبين مما مر أن مساحة الجواز عبر الشعر للقاعدة النحوية هي مساحة يمكن استغلالها والعمل عليها، ولا يجعل هذا حكرا على الشاعر فحسب بل يمكن الأخذ به من أجل توسيع دائرة التيسير.

٢. نحن قد أسأنا إلى النحو بشكل أو بآخر فلذا ينبغي التوجه بما يمكن من محصلة جهد يبدأ من رياض الأطفال وحتى الجامعة من

نكش التاريخ الأدبي والوقوف على القاعدة من أجل أن تكون سهلة ممتعة.

٣. النحو العربي سهل يسير لمن غرس في داخله حب العربية بمستوياتها المختلفة فينبغي قبل تعليم النحو أن يعيش تلاميذنا حبا للعربية وتواصلا معها حتى يمكن أن يحب مفرداتها وقواعدها.

٤. القرآن معلم عظيم لكل ما هو نافع للبشر ومن ذلك تعلم العربية فيجب أن يتعرف الطالب على روائعه لاسيما في هذا الباب.

٥. أن يشعر المتعلم أنه يريد أن يتكلم وهو يعيش اللغة واقعا لا أنها لغة الكتب التي لا يعرفها إلا وقت الإمتحان.

الخاتمة:

تبين مما تقدم من آثار اللغويين والنحاة أنهم يؤصلون لقضية مهمة أساسها اضطلاع الشاهد الشعري بأهمية بالغة في الاستشهاد على اللغة بمستوياتها المختلفة، ولما دونوا اللغة بشواردها على عظيم ما بذلوه من جهد، وما أشاروا إليه من إنجاز عظيم عُدّ الأكبر من بين الدراسات اللغوية القديمة فلم يفتهم حتى القليل الذي يسمى لهجة بعيدة عن الفصاحة ولكنهم أشاروا إليه، وأثبتوه. ومما أثبتوا مما لم يكن عليه عظيم اختلاف هو أنهم قيدوا بعض الكلمات والأساليب بأنها خاصة في الشعر ولا تجوز في غيره من الكلام، وهذا ما حاولتْ هذه الوريقات أن تشير إليه، وتثبت حقيقته، وقد تبين أن الشاعر يعمد الى أسلوب يخرج به على القاعدة لم يفرضه الوزن الذي أسموه ضرورة بل لدلالة خاصة هو أرادها وتوخى حضورها ملفتاً سامعيه الى بيان جديد، ورؤى منفلتة على القاعدة، طاوية أبعادها مؤسسة لقاعدة أخرة لا يقدر على استيفائها إلا شاعر مُجيد.

قائمة المصادر:

بعد القرآن الكريم:

١. أخبار النحويين البصريين ، أبو سعيد السيرافي، نشر كرنكو م. الكاثوليكية، بيروت، ١٩٣٦.
٢. الأشباه والنظائر، السيوطي، حيدر آباد، ١٣٥٩هـ.
٣. البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، مطبعة النصر الحديثة، الرياض.
٤. بناء لغة الشعر، جون كوين، تر: د. أحمد درويش، ط٣، دار المعارف، القاهرة.
٥. الجمل في النحو، الزجاجي، تح: علي توفيق الحمد، دار الأمل، ط٤، ١٩٨٨.
٦. خزانة الأدب، البغدادي، مط بولاق، ١٢٩٩هـ.
٧. الخصائص ابن جني النحوي تح محمد أبو الفضل إبراهيم
٨. الخصائص، ابن جني، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٦.
٩. شرح ابن عقيل
١٠. شرح ابن عقيل، ابن عقيل، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط١٦، ١٣٩١هـ.
١١. شرح شافية ابن الحاجب الرضي الاستربادي، ت: محمد نور الحسن وجماعة، مط حجازي، القاهرة.
١٢. صحاح العربية، الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، مط دار الكتاب العربي بمصر، ١٩٥٦.
١٣. طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، تح: محمد ابو الفضل ابراهيم، ط١، ١٩٥٤.
١٤. العمدة، ابن رشيق، ط١، مط السعادة، مصر، ١٩٠٧
١٥. كتاب سيبويه المطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٦.
١٦. الكشاف الزمخشري دار إحياء التراث العربي بيروت ط ٢ ٢٠٠١م.
١٧. لسان العرب ابن منظور مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت ط ١ ٢٠٠٥.
١٨. مجمع البيان الطبرسي دار المرتضى بيروت ط ١ ٢٠٠٦ .
١٩. المحرر الوجيز ابن عطية الأندلسي
٢٠. المزهر السيوطي تح محمد احمد جاد المولى وصاحبيه مطبعة عيسى البابي الحلبي مصر د.ت.
٢١. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات أبو علي الفارسي تح صلاح الدين السنكاوي بغداد ط١ ١٩٨٣.
٢٢. معجم العين الخليل بن أحمد الفراهيدي تح د . مهدي المخزومي و د . إبراهيم السامرائي
٢٣. مغني اللبيب ابن هشام الأنصاري تح محمد محيي الدين عبد الحميد دار الصادق إيران ط٢ ٢٠٠٦.
٢٤. المقتصد في شرح الإيضاح عبد القاهر الجرجاني تح د كاظم بحر المرجان دار الرشيد بغداد ١٩٨٢.

٢٥. المقتضب المبرد للمبرد تحـ محمد عبد الخالق عضيمة القاهرة ١٣٨٥.
٢٦. المقرب إبن عصفور ابن عصفور تحـ عبد الستار الجواري بغداد ١٩٧٢.
٢٧. نحو التيسير د عبد الستار الجواري مطبعة المجمع العلمي العراقي بغداد ١٩٨٤.

yahoo.@١___Farisss
com farish.
mohsin@uokufa.edu.iq
Mob ٠٠٩٦٤٧٨٠٢٠٥٠٦٠٦

الهوامش

١ – ستوافيك نصوصهم في أثناء البحث.
٢ – بناء لغة الشعر: ٢٠٩.
٣ – نفسه:٢١١.
٤ – خزانة الأدب: ١: ٣٨٢.
٥ – خزانة الأدب:٢ : ٩٨.
٦ – ظ: العمدة ١/ ٩٠ والأشباه
٧ – ظ: طبقات النحويين واللغويين: ٧.
٨ – ظ: نحو التيسير: ٥٣.
٩ – ظ: المزهر ١/ ١٢٨.
١٠ – العمدة: ١/٩٠.
١١ – الكشاف: ١/١٧٠.
١٢ – أخبار النحويين البصريين : ٧٨
١٣ – البيت المقصود هو : باتت نعيمة والدنيا مفرقة.... وحال من دونها غيران مزعج
١٤ – النظام النحوي ولغة الإبداع: (بحث انترنت).
١٥ – ظ: الخصائص: ٢/٢٦٢.
١٦ – ظ: نفسه: ٢/٣٦٩.
١٧ – شرح ابن عقيل: ١/٦٨.
١٨ – لقد وقف النحاة عند هذا الموضوع المهم من البحث في مضانهم كما في كتاب سيبويه: ١: ١٣ والمقتضب: ١: ١٤٢–١٤٤ قال: «واعلم أن الشاعر إذا اضطر رد هذا الباب الى أصله... ويجوز له صرف ما لا ينصرف» وقال في مكان آخر: «يكفيك من هذا كله ما ذكرت لك: من أن الشاعر إذا اضطر رد الأشياء الى أصولها».
١٩ – ظ: المقرب: ٥٦٣.
٢٠ – نفسه: ٤٠٠.
٢١ – شرح ابن عقيل: ٢: ٨٣.
٢٢ – ظ: النظام النحوي: (بحث انترنت)
٢٣ – كتاب سيبويه: ١/١٣.
٢٤ – مغني اللبيب: ٢: ٥٩٦.
٢٥ – ظ: هامش شرح ابن عقيل: ١: ١٨.
٢٦ – شرح ابن عقيل ١٨/١، وينظر سيبويه: ٢٩٨/٢ باب وجوه القوافي في الانشاد إذا ما ترنموا فانهم يلحقون الألف، والواو ما ينون لأنهم أرادوا مد الصوت.
٢٧ – نفسه: ١/١٩.
٢٨ –نفسه: ١/٢٠.
٢٩ – ظ: نفسه: ١/١٠١
٣٠ – ظ: المقتضب: ٢٦٢/١ قال (ابو حيان): «وأجاز غير (سيبويه): فعل أنا واختلف مجيزوه فمنهم من قصره على الشعر وعليه (الجرمي) ومنهم من أجازه في الشعر وغيره وعليه (المبرد).
٣١ – المسائل المشكلة: ٤٦٥.
٣٢ – خزانة الأدب: ٥: ١٢٣.
٣٣ – شرح ابن عقيل: ١: ٣٨٣.
٣٤ – نفسه ١: ٣٨٨.
٣٥ – آل عمران: ١١٧.
٣٦ –ظ: الكشاف: ١: ٤٥٨.
٣٧ – المقرب: ٢٣٢
٣٨ – العين: ٨: ٣٧.
٣٩ – ظ: شرح ابن عقيل: ١/١٠١.
٤٠ – شرح ابن عقيل: ١/١٨٣.
٤١ – ظ: المقتصد في شرح الإيضاح/٢: ٧٥٧–٧٥٨.
٤٢ – شرح ابن عقيل: ١/٢٣٥.
٤٣ – نفسه: ١/٢٣٧.
٤٤ – ظ: المقرب: ٩٠.
٤٥ – ظ: المحرر الوجيز: ٤/٥٠
٤٦ – الفرقان: ٤١
٤٧ – الحاقة: ١ و٢.
٤٨ – شرح الرضي على الكافية: ١: ٢٤٠.
٤٩ – ظ: شرح ابن عقيل: ١/٢٦٤، المقرب: ١٠٥.
٥٠ – سيبويه: ١/٢٢.
٥١ – الجمل في النحو: ٤٦.
٥٢ – ظ: المقتضب: ٤/٩٤.
٥٣ – شرح ابن عقيل: ١/٣٦٨
٥٤ – المقتصد: ١: ٤٤٣.
٥٥ – الجمل: ٢٠٢ والمقرب: ١٠٨.
٥٦ – آل عمران: ١٠٦.
٥٧ – البحر المحيط: ٣: ٢٥.
٥٨ – المقتضب: ٢: ٧١.
٥٩ – الأنعام: ١٢٥.
٦٠ – الرد على أبي بكر الخطيب البغدادي: ٣٦، وظ: سيبويه: ١: ٤٢٧.
٦١ – الأعراف: ١٣١.
٦٢ – الأنفال: ٣١
٦٣ –
٦٤ – ظ: الخزانة: ٩: ٦٥.
٦٥ – ظ: الخصائص٢: ٣٥٦ ، مغني اللبيب: ٢٥٧–٢٥٩.
٦٦ – البقرة: ٧

٦٧ – ظ: مجمع البيان: ١: ٩٤ و البحر المحيط: ١: ١٧٧.
٦٨ – المسائل البغداديات: ٦١-٥٦٢.
٦٩ – المقرب: ٥٦-٢٥٧.
٧٠ – المقرب: ٢٥٧.
٧١ – الجمل: ٢٣.
٧٢ – الشعراء: ٤
٧٣ – اللسان: (خضع)
٧٤ – النور: ٤.
٧٥ – تفسير القرطبي: ١٢: ١٧٨ و ظ: سيبويه: ٢ : ١٧٥ قال: «هؤلاء ثلاثة قرشيون وثلاثة مسلمون وثلاثة صالحون فهذا وجه الكلام كراهية أن يجعل الصفة كالاسم إلا أن يضطر شارع».
٧٦ – البقرة: ٢٨٣.
٧٧ – البحر المحيط: ٢: ٣٧٣
٧٨ – صحاح العربية:١: ٢٦٥.
٧٩ – ظ: المفردات : ١٥ النافية.
٨٠ – البحر المحيط: ١: ١٩١.
٨١ – ظ: المقتصد: ٢: ٧٤٨.
٨٢ – الكتاب: ١: ١٢.
٨٣ – البغداديات: ٢٨٠.
٨٤ – البقرة: ٢٣٣.
٨٥ – البحر المحيط: ٢: ٢٢٣.
٨٦ – نفسه: ٣٢٣.
٨٧ – المقرب: ١١٦.